



شركة الوطنفة للتأمين
Syrian
السورفة
National Insurance Co.



إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

أحمد غسان الجزماتي

مدير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة
الوطنفة للتأمين

مقدمة

يشكل غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمتين ماليتين تترتب عليهما آثار اقتصادية وقد تهددا استقرار القطاع المالي في البلد المتضرر أو استقراره بشكل عام، وتعتبر الإجراءات الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً ضرورياً لحماية نزاهة الأسواق وسلامة القطاع المالي بشكل عام والتأمين بشكل خاص، إذ تساعد على تخفيف العوامل التي تسهل الاستغلال غير المشروع، ولذلك فإن اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يحقق ضرورة أخلاقية فقط، بل يلبي احتياجاً اقتصادياً أيضاً.

مفاهيم عامة

• غسل الأموال:

هي العملية التي يتم من خلالها إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع وبالتالي فهي تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جرائم مثل زراعة وتصنيع النباتات المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها، واختطاف وسائل النقل، واحتجاز الأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها، والنصب وخيانة الأمانة والتدليس، والغش، والفجور والدعارة، والاتجار وتهريب الآثار، والجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه، والغدر، وجرائم التزوير.

• تمويل الإرهاب:

المقصود بتمويل الإرهاب بأنها العملية التي يتم من خلالها تسهيل وصول الأموال للجهات والمنظمات الإرهابية، أي أنها تنطوي على جمع ومعالجة الأصول لإمداد الإرهابيين بالموارد اللازمة لممارسة أنشطتهم.

• مسؤول الإبلاغ:

هو المسؤول المباشر عن برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركة التأمين وهو الذي يدير ويترأس وحدة التحقق من الالتزام ويتولى هذه المهمة مدير مديرية مراقبة الالتزام.

• وحدة التحقق من الالتزام:

هي الجهة المسؤولة عن التحقق من الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

طرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

- مبلغ تأمين عالي على وثيقة تأمين الحياة (الادخار).
- أقساط إضافية تدفع في محفظة وثيقة الحماية والادخار.
- مبلغ تأمين عالي على وثائق تأمين الحوادث الشخصية.
- إلغاء وثيقة تأمين الحياة بعد فترة قصيرة من سريانها.

SISC

الهدف الرئيسي من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- حماية الشركة والموظفين من التعرض لمخاطر عدم الامتثال لقوانين وتشريعات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- منع إساءة استخدام الشركة من أي شخص أو جهة في أعمال غير مشروعة.
- زيادة وعي وإدراك جميع الموظفين بالقوانين والإجراءات التي يجب اتباعها وكيف يمكنهم من موقع مسؤولياتهم وأعمالهم مواجهة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مراحل غسل الأموال في شركات التأمين

• المرحلة الأولى: مرحلة التشغيل

هي المرحلة التي يتم من خلالها إدخال الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة إلى الأنظمة المالية ومنها قطاع التأمين، بحيث يتم التخلص من كمية كبيرة من النقود بأساليب مختلفة مثل شراء وثائق تأمين على الحياة بمبالغ مرتفعة، وتعد هذه المرحلة أصعب مرحلة بالنسبة إلى القائمين بعملية غسل الأموال حيث أنها مازالت عرضة لإكتشافها، خاصة أنها تتضمن في العادة كميات كبيرة جداً من الأموال السائلة، حيث أن التعرف على من قام بعملية شراء وثيقة تأمين حياة مرتفعة القيمة ليس بالأمر العسير ومن ثم علاقته بمصدر هذه الأموال.

• مرحلة التغطية

هي مرحلة التجميع أو التعتيم حيث تبدأ بعد دخول الأموال في قنوات النظام التأميني، ويقوم غاسل الأموال بإتخاذ الخطوة التالية والتي تتمثل في العمل على إلغاء وثيقة تأمين الحياة المرتفعة القيمة والحصول على مبلغ التصفية أو في فبركة مطالبة من أجل دفع تعويض له من قبل شركة التأمين بحيث تصبح المبالغ المحصلة شرعية، كما يمكن أن يعتمد غاسل الأموال على الحصول على عدة وثائق تأمين تابعة لعدد من الشركات وذلك من أجل توزيع المبلغ المراد غسله للتمويه.

• مرحلة الدمج

تعتبر هذه المرحلة هي الختامية في غسل الأموال ويترتب عليها إضفاء طابع الشرعية على الأموال، لذلك يطلق عليها "مرحلة التجفيف" ومن خلال هذه المرحلة يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية، لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية، مثل الشركات الوهمية والقروض المصطنعة، وكذلك الفواتير الوهمية في مجال الاستيراد والتصدير، وعند الوصول لهذه المرحلة يكون من الصعب جداً التمييز بين تلك الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة إلا من خلال أعمال البحث السري.

ومن أبرز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ما يلي:

- استقطاعات من الدخل القومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
- زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
- التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
- تدهور قيمة العملة الوطنية وتشويه صورة الأسواق المالية.
- ارتفاع معدل التضخم بسبب الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.
- انخفاض معدل الادخار نظراً لشيوع الرشاوي والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها.
- تشويه المنافسة وإفساد مناخ الاستثمار.

المبادئ الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

حدد القرار رقم (١٩) تاريخ ١٣/٣/٢٠١٩ الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المبادئ الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية والمصرفية يمكن اسقاطها على شركات التأمين كما يلي:

SISC

• المبدأ الأول :مسؤولية مجلس إدارة شركة التأمين

يعد مجلس إدارة شركة التأمين المسؤول الرئيسي عن مدى التزام الشركة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• المبدأ الثاني: وضع برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم مجلس إدارة شركة التأمين بوضع برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يكون متناسباً مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتحملها شركة التأمين، وحجم وطبيعة أعمالها

• المبدأ الثالث: ترتيبات الالتزام

يلتزم مجلس إدارة شركة التأمين بالعمل على إقرار ترتيبات الالتزام بما في ذلك إحداث وظيفة مسؤول إبلاغ وتشكيل وحدة للتحقق من الالتزام بالإجراءات والقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبدأ الرابع: العناية الواجبة تجاه العملاء

تلتزم شركة التأمين ببذل العناية الواجبة تجاه العملاء وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة التشريعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• **المبدأ الخامس: الإبلاغ عن العمليات والأموال المشبوهة**
تلتزم شركة التأمين بالإبلاغ عن العمليات والأموال المشبوهة وفقاً للقوانين والتشريعات.

• **المبدأ السادس: التعاون مع هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**
تلتزم شركة التأمين بتلبية كافة متطلبات الهيئة من المعلومات والبيانات والتعاون معها عند طلب ذلك.

SISC

• المبدأ السابع: معايير التعيين والتدريب

تلتزم شركة التأمين بمعايير عالية عند تعيين وتوظيف العاملين أو المسؤولين في الشركة كما تلتزم بوضع برنامج تدريب مستمر ومناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمسؤولين والموظفين فيها.

• المبدأ الثامن: إثبات الالتزام

تلتزم شركة التأمين بتوفير كافة الدلائل والوثائق التي تؤكد التزامها بالمتطلبات القانونية والتشريعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مؤشرات التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها غسل أموال

- العملاء الذين يمتنعون عن توفير معلومات كافية أو يقدمون معلومات غير صحيحة سواء كانت شخصية أو عن النشاط أو عن المستفيدين الحقيقيين من التعامل على الحساب.
- العملاء الذين يقومون بتقديم وثائق هوية بها شبهة تزوير.
- العملاء الذين يواجهون صعوبة في وصف طبيعة نشاطهم أو يفتقرون إلى المعلومات العامة فيما يتعلق بالنشاط.
- العملاء الذين يهتمون - بصورة غير عادية - في الاستفسار عن النظم المطبقة للتعرف على العمليات غير العادية أو معايير الاشتباه أو إجراءات الإخطار الخاصة بالعمليات المشتبه فيها.

- العملاء أو وسطاء التأمين أو الشركات المسندة الذين لمناطق تشتهر بانتشار مستوى عالي من الفساد أو الأنشطة الأخرى غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات أو تهريب السلاح.
- العملاء الذين يبدوون لا مبالاة تجاه سعر التأمين أو العمولات أو غيرها من تكاليف التغطية التأمينية.
- عدم إبداء طالب التأمين اهتمام بالتغطيات المشمولة بوثيقة التأمين، مع إبداء اهتمام كبير تجاه بتاريخ الإلغاء المبكر لوثيقة التأمين.
- شراء وثائق تأمين أو طلب زيادة قيمتها بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاط العميل.

- تكرار شراء وثائق تأمين بمبالغ لا يتناسب مجموعها خلال فترة زمنية معينة مع نشاط العميل.
- طلب العميل تغطية تأمينية خارج نطاق النشاط المعتاد له.
- توافر معلومات تفيد قيام طالب التأمين بالحصول على وثائق تأمين من عدة شركات لنفس التغطية التأمينية.
- طلب العميل زيادة قيمة وثيقة التأمين بمبلغ كبير يسدد على دفعة واحدة.
- التعاقد على وثائق بمبالغ كبيرة وطلب استردادها أو تغيير المستفيد بعد فترة قصيرة من التعاقد.
- سداد قيمة أو أقساط وثائق التأمين بموجب تحويلات من أطراف خارجية أو طلب تحويل المبالغ المستحقة لأطراف خارجية.
- تغيير المستفيدين المحددين في طلب التأمين بحيث يتم تضمين أشخاص لا علاقة لهم بالعمل.

مؤشرات التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن تمويل إرهاب:

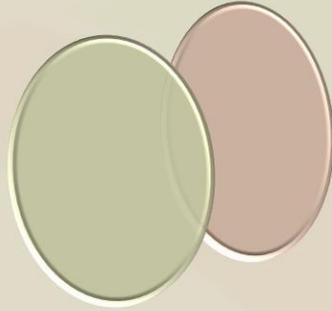
- العمليات التي تتم من خلال جهات محلية أو خارجية لا تهدف إلى الربح بما لا يتماشى من حيث النمط أو الحجم مع غرض ونشاط تلك الجهات، وخاصة إذا كانت هذه الجهات في دول تشتهر بتدعيم الإرهاب.
- العمليات التي تتم من خلال عملاء ينتمون إلى دول يشتهر عنها دعم الإرهاب.

SISC

الأسس المعتمدة في تصنيف عملاء شركات التأمين حسب درجة مخاطر ارتباطهم بعمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب:

عند تحديد الأسس اللازمة لتصنيف عملاء شركة التأمين حسب
درجة مخاطر ارتباطهم بعمليات غسل أموال وتمويل الإرهاب
يراعى اعتماد نظام لتصنيف العملاء مبني على أسس فنية
ومالية مع تحديثه باستمرار على أن يتم تضمين هذا النظام
المخاطر التالية على الأقل:

SISC



مخاطر الخدمات
والمنتجات

- سلوك العملاء
- تعاملات العملاء
- الأنشطة التي يمارسها العملاء
- التوزيع الجغرافي للعملاء

مخاطر العملاء

أولاً: المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات

تتضمن المخاطر المتعلقة بنوعية الخدمات التأمينية التي تتسم بإمكانية استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفيما يلي بعض العوامل التي من الممكن الاسترشاد بها لدى تحديد الشركة لتلك المخاطر:-

١- الخدمات والمنتجات الجديدة أو المبتكرة سواء التي تقدمها الشركة أو تكون طرفاً فيها.

٢- الخدمات التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر مرتفعة.

٣- الخدمات التي لا تتيح الإفصاح عن قدر كبير من المعلومات المتعلقة بهوية مستخدميها أو تلك التي تتسم بالطابع الدولي كالخدمات المقدمة من خلال شبكة الانترنت.

ثانياً:-مخاطر العملاء

تتضمن المخاطر المتعلقة بالعملاء أو تعاملاتهم، أو القطاع الذي ينتمون إليه، ويتعين على شركة التأمين لدى تحديدها لتلك المخاطر الاستناد إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات التعرف على هوية العميل ونشاطه والمستفيد الحقيقي، وكذلك من خلال متابعة نمط عمليات العملاء، وفيما يلي بعض العوامل التي من الممكن الاسترشاد بها لدى تحديد تلك المخاطر:-

SISC

١- فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالعملاء:

- ✓ العملاء الذين يصعب التعرف على المستفيد الحقيقي من تعاملاتهم.
- ✓ العملاء الذين يوجد ما يشوب سمعتهم أو تعاملاتهم السابقة.
- ✓ العملاء غير المقيمين في الدولة.
- ✓ العملاء الذين يظهرون استياء وعدم رغبة في استكمال الاجراءات عندما يعلمون بأنها تتطلب التحقق من هويتهم أو الاوراق الثبوتية من الجهات المختصة.
- ✓ العملاء الذين لا يتصرفون بشكل طبيعي مثل عدم اكترائهم بالحصول على أفضل الشروط والأسعار.
- ✓ العملاء الذين يزودون شركة التأمين بعناوين دائمة لهم تقع خارج منطقة خدمات الشركة أو خارج الدولة.
- ✓ العملاء الذين يزودون شركة التأمين بأرقام هواتف مفصولة أو غير مستعملة أو وهمية.
- ✓ أن يعطي العميل الشركة معلومات يصعب عليها التحقق منها.
- ✓ أن يجري العميل معاملة تؤدي الى زيادة واضحة في المساهمات الاستثمارية.
- ✓ أن يجري العميل عمليه يشترك فيها أطراف غير معلنين.
- ✓ أن يدفع العميل قسط التأمين الاول من حساب مصرفي خارج الدولة.
- ✓ الأشخاص السياسيون المعرضون للمخاطر.

٢- فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بتعاملات العملاء

- الحالات التي لا تتناسب فيها نوع الخدمة التأمينية المطلوبة من قبل العملاء مع طبيعة نشاطه.
- العمليات التأمينية الكبيرة والعمليات التأمينية التي ليس لها هدف اقتصادي أو قانوني واضح.
- التعامل مع مقر شركة تأمين بعيدة عن مقر إقامة العميل أو مكان عمله بالرغم من توفر نفس الخدمة التأمينية بمقر قريب دون مبرر واضح.
- تعاملات العملاء الذين يطرأ تغير واضح في نمط تعاملاتهم دون مبرر واضح، أو الذين ترد للشركة معلومات عن تورطهم في أنشطة غير مشروعة.
- الاستخدام غير المبرر لوسطاء تأمين في التعامل مع شركة التأمين.
- الحالات التي يطلب فيها العميل إحاطة بعض العمليات بقدر مبالغ فيه من السرية.
- التعاملات غير المباشرة مع العميل والتي لا تتم وجهاً لوجه، خاصة التي تتم باستخدام تقنيات حديثة مثل الخدمات التأمينية عن طريق الانترنت التي يتم دفع أقساطها باستخدام أدوات الدفع الالكترونية.

-حالات تحويل أو طلب تحويل مبلغ التأمين إلى طرف ثالث لا علاقة له بالعملية التأمينية.

-حالات الإنهاء المبكر لوثيقة التأمين أو التغيير الذي يطرأ على مكان تحويل مبلغ التأمين أو تحويل مبلغ التأمين لطرف آخر غير المذكور في الوثيقة.

-حالات تغيير المستفيدين المعينين في الوثيقة وتغيير المستفيد النهائي خلال فترة سريان وثيقة التأمين على الحياة بشخص ليس له علاقة بحامل الوثيقة.

-حالات عدم إبداء العميل اهتماماً بسير وأداء الوثيقة بقدر اهتمامه بالإنهاء المبكر للوثيقة.

-حالات طلب العميل وثائق تأمين ذات قيمة عالية لا تتناسب مع احتياجاته.
حالات إبرام وثيقة تأمين مرتفعة القيمة، والقيام بإلغائها خلال فترة قصيرة وطلب إعادة دفع المبالغ الناتجة عن إلغاء الوثيقة لشخص ثالث.

-الحالات التي يستخدم فيها العميل شيكاً مسحوباً من طرف ثالث من أجل الدفع.

-أن يحاول العميل استخدام الدفع النقدي لإتمام العملية بينما يكون الأسلوب المتداول لذلك هو الدفع من خلال الشيكات أو غيرها من وسائل الدفع.

- الحالات التي يتم فيها دفع قسط التأمين عن طريق تحويل مالي مصدره إحدى الدول التي لا يتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو إذا كانت هذه الدول لا تطبق الضوابط الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لا تطبقها بصورة كافية.
- محاولة العميل الاقتراض بضمان القيمة النقدية في وثيقة التأمين على الحياة فوراً أو خلال فترة قصيرة من الحصول على التغطية التأمينية.
- وجود العديد من التعويضات والادعاءات على الوثيقة بشكل لا يتناسب مع الأقساط المدفوعة.
- قبول العميل بشروط غير مناسبة.
- أن يظهر أن العميل يملك وثائق مع عدد من شركات التأمين.

٣- الأنشطة التي يمارسها العملاء:

- الجمعيات والهيئات الخيرية وغيرها من الجهات الأخرى التي لا تهدف للربح خصوصاً تلك التي تقع خارج الدولة.
- الأشخاص أو الجهات الذين يعملون في تجارة العقارات وتطويرها.
- الأشخاص أو الجهات الذين يعملون في تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- الأشخاص أو الجهات الذين يقومون نيابة عن الغير بالأعمال التالية:-
 - بيع العقارات وشرائها.
 - إدارة الأموال أو أي أصول مالية أخرى.
 - إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات توفير البريد أو حسابات الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والدولية.
 - الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس أي شخص اعتباري أو إدارته أو شراء محلات تجارية أو بيعها.
 - تنظيم المساهمات الخاصة بإنشاء الشركات أو إدارتها.

٤-المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة:

تتضمن المخاطر المتعلقة بمكان إقامة العميل أو عمله أو الدولة التي يمارس فيها قدراً كبيراً من معاملاته، أو الدولة التي يحمل جنسيتها. ويمكن لشركة التأمين لدى تحديدها المناطق الجغرافية ذات المخاطر المرتفعة الاسترشاد بما يلي:

١- الدول التي لا يتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو إذا كانت هذه الدول لا تطبق الضوابط الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لا تطبقها بصورة كافية.

٢-الدول التي تشتهر بانتشار مستوى عال من دعم الإرهاب أو الفساد أو الأنشطة الأخرى غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات أو زراعتها أو تهريب الأسلحة وغيرها.

الاجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

- تقوم شركات التأمين بمجموعة من الإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمحور وفق النقاط التالية:
- الالتزام باللوائح التنظيمية التي وضعتها هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع مسؤول إبلاغ ضمن شركة التأمين للتأكد من جميع عمليات شركة التأمين.
- التركيز على جميع وثائق تأمين الحياة وخاصة تلك الوثائق مرتفعة الأقساط.
- البحث عن السجل التأميني لطالب التأمين قبل حصوله على الموافقة على التغطية.
- وضع قائمة تضم أسماء الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال مشبوهة ليتم تعميمها على جميع شركات التأمين.

ويمكن تقسيم الإجراءات التي تقوم بها شركات التأمين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى :

أ) فيما يخص الأشخاص الطبيعيين (الأفراد)

يتم بذل الجهد للتعرف على المتعامل والمستفيد من خلال:

- الاسم القانوني الكامل ومكان وتاريخ الولادة.
- الرقم الوطني ورقم الهوية الشخصية وتاريخ ومكان صدورها.
- الجنسية التي يتمتع بها.
- رقم جواز السفر لغير السوريين وتاريخ صدوره وتاريخ انتهائه
- التحقق من صحة هذه الوثائق والتحقق من العنوان وذلك عن طريق الحصول على فاتورة مياه أو فاتورة كهرباء أو فاتورة هاتف أو صورة سند العقار أو عقد الإيجار ويجب أخذ صور الوثائق من الوثائق الأصلية.

ب) أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية (الشركات المساهمة)

- يتم التحقق من هوية المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ٥% من رأس المال.
- السجل التجاري على أن يكون محدث.
- رخصة المزاولة.
- التأكد من العنوان والتحقق من الوجود الفعلي للشركة بكل الوسائل من خلال الزيارة لمقر الشركة أو الهاتف أو المراسلات ويتم التوقيع من قبل الموظف على الصورة تأكيداً على أنها أخذت من الأصل.

أما اصحاب المهن ذات المخاطر المرتفعة من ناحية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هم:

- الجمعيات الخيرية والنوادي
- الشخصيات السياسية وأصحاب الوظائف العالية
- البنوك – شركات الصرافة – الصاغة – وكلاء السفر
- أصحاب الأعمال ذات النشاط النقدي المكثف.

SISC

القواعد التي يجب الالتزام بها عند كشف عمليات مشبوهة:

- عدم لفت انتباه المتعامل أو تحذيره أو تنبيهه أو إبلاغه بأي شكل من الأشكال عن أي أمر يتعلق برفع تقرير العملية المشبوهة إلى السلطات الرقابية المختصة.
- عدم الإفصاح عن أي معلومة عن العملية المشبوهة إلى أي جهة غير الجهات المعنية
- عدم الإفصاح عن الموظف المبلغ أو الموظف الذي قام باكتشاف العملية المشبوهة .
- يجب حفظ نسخ من تقارير العمليات المشبوهة لمدة لا تقل عن خمسة أعوام.

شكراً لأصغائكم

SISC